



وبصفتي الساهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، فإنني لا أشرك في أي انتخاب، ولا أنتمي لأي حزب. فأنا ملك لجميع المغاربة مرشحين، وناخبين، وكذلك الذين لا يصوتون.

كما أنني ملك لكل الهيآت السياسية دون تمييز أو امتثناء. وكما قلت في خطاب سابق، فالحزب الوحيد الذي أعتز بالانتماء إليه هو المغرب.

ومن تم، فشخص الملك، يخصص بمكانة خاصة في نظامنا السياسي. وعلى جميع الفاعلين مرشحين وأحزابا تفاعدي استخدامه في أي صراعات انتخابية أو حزبية.

إننا أمام مناسبة فاصلة لإعادة الأمور إلى نصابها: من مرحلة كانت فيها الأحزاب تجعل من الانتخاب آلية للوصول لممارسة السلطة، إلى مرحلة تكون فيها الكلمة للمواطن، الذي عليه أن يتحمل مسؤوليته، في اختيار ومحاسبة المنتخبين.

فالمواطن هو الأهم في العملية الانتخابية وليس الأحزاب والمرشحين. وهو مصدر السلطة التي يفوضها لهم. وله أيضا سلطة محاسبتهم أو تغييرهم، بناء على ما قدموه خلال مدة انتخابهم.

لذا أوجه النداء لكل الناخبين، بضرورة تحكيم ضمائرهم، واستحضار مصلحة الوطن والمواطنين، خلال عملية التصويت بعيدا عن أي اعتبارات كيفية كان نوعها.

كما أدعو الأحزاب لتقديم مرشحين، تتوفر فيهم شروط الكفاءة والنزاهة، وروح المسؤولية والحرص على خدمة المواطن.

فأحزاب الأغلبية مطالبة بالدفاع عن حصيلة عملها خلال ممارستها للسلطة في حين يجب على أحزاب المعارضة تقديم النقد البناء واقتراح البدائل المعقولة في إطار تنافس مسؤول من أجل إيجاد حلول ملمومة، للقضايا والمشاكل الحقيقية للمواطنين.

ومن جانبها فإن الإدارة التي تشرف على الانتخابات تحت سلطة رئيس الحكومة، ومسؤولية وزير الداخلية ووزير العدل والحريات، مدعوة للقيام بواجبها، في ضمان نزاهة وشفافية المسار الانتخابي.

وفي حالة وقوع بعض التجاوزات، كما هو الحال في أي انتخابات، فإن معالجتها يجب أن تتم حسب القانون، من طرف المؤسسات القضائية المختصة.

غير أن ما يبعث على الاستغراب، أن البعض يقوم بممارسات تتنافى مع مبادئ وأخلاقيات العمل السياسي، ويطلق تصريحات ومفاهيم تسيء لسمعة الوطن، وتمس بحرمته ومصداقية المؤسسات، في محاولة لكسب أصوات وتعاطف الناخبين.



ولا يفوتني هنا أيضا، أن أنبه لبعض التصرفات والتجاوزات الخفية، التي تعرفها فترة الانتخابات، والتي يتعين محاربتها، ومعاينة مرتكبيها. فبمجرد اقتراب موعد الانتخابات، وكأنها القيامة، لا أحد يعرف الآخرون والجميع حكومة وأحزابا، مرشحين وناخبين، يفقدون صوابهم، ويدخلون في فوضى وصراعات، لا علاقة لها بحرية الاختيار، التي يمثلها الانتخاب. وهنا أقول للجميع، أغلبية ومعارضة: كفى من الركوب على الوطن، لتصفية حسابات شخصية، أو لتحقيق أغراض حزبية ضيقة.

شعبي العزيز

إن تمثيل المواطنين في مختلف المؤسسات والهيئات، أمانة جسيمة. فهي تتطلب الصدق والمسؤولية، والحرص على خدمة المواطن، وجعلها فوق أي اعتبار. وكما أكدنا ذلك عدة مرات، فإن القيام بالمسؤولية، يتطلب من الجميع الالتزام بالمفهوم الجديد للسلطة، الذي أصلقناه منذ أن تولينا العرش ومفهومنا للسلطة هو مذهب في الحكم، لا يقتصر، كما يعتقد البعض على الولاة والعمال والإدارة الترابية. وإنما يهم كل من له سلطة، سواء كان متخبا، أو يمارس مسؤولية عمومية، كيفما كان نوعها.

والمفهوم الجديد للسلطة يعني المساءلة والمحاسبة، التي تتم عبر آليات الضبط والمراقبة، وتطبيق القانون وبالنسبة للمتخيبين فإن ذلك يتم أيضا، عن طريق الانتخاب، وكسب ثقة المواطنين. كما أن مفهومنا للسلطة يقوم على محاربة الفساد بكل أشكاله: في الانتخابات والإدارة والقضاء، وغيرها. وعدم القيام بالواجب، هو نوع من أنواع الفساد. والفساد ليس قدر محتوما. ولم يكن يوما من صيغ المغاربة. غير أنه تم تمييع استعمال مفهوم الفساد، حتى أصبح وكأنه شيء عاد في المجتمع.

والواقع أنه لا يوجد أي أحد معصوم منه، سوى الأنبياء والرسل والملائكة. وهنا يجب التأكيد أن محاربة الفساد لا ينبغي أن تكون موضوع مزادات. ولا أحد يستطيع ذلك بمفرده، سواء كان شخصا، أو حزبا، أو منظمة جمعوية. بل أكثر من ذلك، ليس من حق أي أحد تغيير الفساد أو المنكر بيده، خارج إطار القانون.



فمكافحة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع: الدولة بمؤسساتها، من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخبيثة، وتجريم كل مظاهرها، والضرب بقوة على أيدي المفسدين. والمجتمع بكل مكوناته، من خلال رفضها، وفضح ممارسيها، والتربية على الابتعاد عنها، مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف، والقيم المغربية الأصيلة، القائمة على العفة والنزاهة والكرامة.

شعبي العزيز،

إننا نؤمن بأن التقدم السياسي، مهما بلغ من تصور، فإنه سيكفل ناقص الجدوى، ما لم تتم مواكبته بالنهوض بالتنمية.

وتقوم التنمية في منظورنا، على التكامل والتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أن رفع التحديات التنموية المتعددة والمتداخلة، يتطلب من جميع المغاربة، فرديا وجماعيا، الانخراط في المعركة الاقتصادية الحاسمة، التي يعيشها العالم.

فالتقدم الذي نصمم إليه بلادنا، لا يقتصر فقط على مجرد مؤشرات، غالبا ما تتجاهل مسار كل بلد وخصوصياته؛ وإنما نريد أن يشكل تحولا اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا، تشمل ثماره جميع المواطنين.

وإذا كان من حقا أن نعز بما حققناه من مكاسب تنموية، فإن على جميع الفاعلين، في القطاعات العام والخاص مضاعفة الجهود، من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم، بين الدول الصاعدة، والتي سيق لنا أن حددنا مقوماتها.

وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية، والتحيين المستمر للاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية.

ورغم الإكراهات المرتبطة أحيانا بالسياق الدولي، وأحيانا أخرى بالاقتصاد الوطني، فإن المغرب، والحمد لله، في تقدم مستمر دون نكص ولا غا، وإنما بسواعد وعمل أبنائه.

وخير دليل على ذلك، تزايد عدد الشركات الدولية، كـ "بوجو" مثلا، والشركات الصينية التي ستقوم بإنجاز المشروع الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بصنجة، على مساحة تتراوح بين 1000 و2000 هكتار، وكذا الشركات الروسية وغيرها، التي قررت الاستثمار في المغرب، وتصرف الملايين على مشاريعها.



هذه الشركات لا يمكن أن تخاطر بأموالها دون أن تتأكد أنها تضعها في المكان الصحيح. بل إنها تعرف وتقدر الأمن والاستقرار، الذي ينعم به المغرب، والآفاق المفتوحة أمام استثماراتها. كما أن العديد من الشركات العالمية، عبرت عن اهتمامها بالاستثمار في مشروع "نور-ورزازات"، الذي يعد أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم. كما يتزايد عدد الأجانب، الذين يختارون المغرب للإقامة والاستقرار، وخاصة من فرنسا وإسبانيا، ومنهم من يقوم بإحداث شركات خاصة. فهؤلاء الأجانب يعيشون في أمن والطمأنينة، في كنف حماية أمير المؤمنين، وتحت مسؤولية الدولة المغربية، إضافة إلى أن المغاربة يعاملونهم بكل ترحيب وتقدير وبنفس الإرادة والعزم، نعمل على ضمان أمن المغاربة وسلامتهم، وعلى صيانة استقرار البلاد، والحفاظ على النظام العام.

شعبي العزيز،

إن صيانة الأمن مسؤولية كبيرة، لا أحد لها، لا في الزمان، ولا في المكان. وهي أمانة عظمى في أعناقنا جميعا. وأود هنا، أن أعبر لمختلف المصالح الأمنية، عن تقديرنا للجهود الدؤوبة، والتضحيات الجسيمة، التي يقدمونها في القيام بواجبهم الوطني. كما أشيد بالفعالية، التي تميز عملها، في استباق وإفشال المحاولات الإرهابية، التي تحاول بإسفة ترويع المواطنين، والمس بالأمن والنظام العام. وإننا نقدر الظروف الصعبة، التي يعمل فيها نساء ورجال الأمن، بسبب قلة الإمكانيات. فهم يعملون ليلا ونهارا، ويعيشون ضغوطا كبيرة، ويعرضون أنفسهم للخطر، أثناء القيام بمهامهم. لذا، ندعو الحكومة لتمكين الإدارة الأمنية، من الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها، على الوجه المطلوب. كما يتعين مواصلة تخليق الإدارة الأمنية، وتكهيرها من كل ما من شأنه أن يسيء لسمعتها، وللجهود الكبيرة، التي يبذلها أفرادها، في خدمة المواطنين.



إن مصداقية العمليات الأمنية، تقتضي الحزم والصرامة في التعامل مع المجرمين، ومع دعوة التصرف والإرهاب، وذلك في إطار الالتزام بالقانون، واحترام الحقوق والحريات، تحت مراقبة القضاء.

وأمام تزايد التحديات الأمنية، والمؤامرات التي تحاك ضد بلادنا، أذعو لمواصلة التعبئة واليقظة. كما أؤكد على ضرورة التنسيق بين المصالح الأمنية، الداخلية والخارجية، ومع القوات المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، ومع الموالئيين. فالكل مسؤول عندما يتعلق الأمر بقضايا الوطن.

فأمن المغرب واجب وطني، لا يقبل الاستثناء، ولا ينبغي أن يكون موضع صراعات فارغة، أو تهاون أو تساهل في أداء الواجب. وإنما يقتضي التنافس الإيجابي، في صيانة وحدة الوطن، وأمنه واستقراره.

فليس من العيب أن تكون الدولة قوية برجا لها وأمنها، وأن يكون المغاربة جنودا مجندين للدفاع عن قضايا وطنهم.

أما على المستوى الخارجي، فإن التنسيق والتعاون، الذي تعتمد المصالح الأمنية ببلادنا، مع نظيراتها في عدد من الدول الشقيقة والصديقة، قد ساهم في إفشال العديد من العمليات الإرهابية، وتجنيب هذه الدول مآسي إنسانية كبيرة.

شعبي العزيز،

إن انشغالنا بقضايا الموالئيين داخل المغرب، لا يعادل إلا العناية التي نوليها، لشؤون أفراد الجالية المقيمة بالخارج.

فنحن نقدر مساهمتهم في تنمية بلادهم، وفي الدفاع عن مصالحنا العليا.

كما نعتز بارتباطهم بوطنهم، وبترديد عدد الذين يحرصون، كل سنة، على صلة الرحم بأهلهم، رغم ما يتحملونه من تعب ومشاق السفر، وما يواجهونه من صعوبات.

وإذا كنا نعيد ونؤكد، كل مرة، وفي كل مناسبة، شكرنا لهم، وعلى ضرورة الاهتمام بقضاياهم، سواء داخل الوطن، أو في بلدان الإقامة، فنحن لا نبالغ في ذلك، لأنهم في الواقع، يستحقون ذلك وأكثر.

وقد سبق أن شددنا على ضرورة تحسين الخدمات، المقدمة لهم. ووقفنا على بعض النماذج، التي تم اعتمادها لهذا الغرض.



ورغم الإصلاحات والتدابير، التي تم اتخاذها، إلا أنها تبقى غير كافية. وهو ما يقتضي جدية أكبر، والتزاما أقوى من لصرف القناصله والموظفين، في خدمة شؤون الجالية.

شعبي العزيز،

إن السياسة الخارجية لبلادنا، تعتمد دبلوماسية القول والفعل، سواء تعلق الأمر بالدفاع عن مغربية الصحراء، أو في ما يخص تنويع الشراكات، أو الانخراط في القضايا والإشكالات الدولية الراهنة. فإذا كان البعض قد حاول أن يجعل من 2016 "سنة الحسم"، فإن المغرب قد نجم في جعلها "سنة الحزم"، في صيانة وحدتنا الترابية. فمن منطلق إيماننا بعدالة قضيتنا، تصدينا بكل حزم، للتصريحات المغلوطة، والتصرفات اللامسؤولة، التي شابته تدبير ملف الصحراء المغربية، واتخذنا الإجراءات الضرورية، التي تقتضيها الصرفية، لوضع حد لهذه الانزلاقات الخطيرة.

وسنواصل الدفاع عن حقوقنا، وستتخذ التدابير اللازمة لمواجهة أي انزلاقات لاحقة. ولن نرضخ لأي ضعف، أو محاولة ابتزاز، في قضية مقدسة لدى جميع المغاربة.

غير أن المغرب سيبقى منفتحا، ودائما الاستعداد للحوار البناء، من أجل إيجاد حل سياسي نهائي، لهذا النزاع المفتعل

وأود هنا، أن أجدد الدعوة للجميع، لمواصلة اليقظة والتعبئة، للتصدي لمناورات خصوم المغرب، الذين صاروا مسعورين، وفقدوا صوابهم، أمام مظاهر التنمية والتقدم، التي تعيشها الصحراء المغربية. فكل المؤتمرات المغلفة والمفضوحة، لن تنال من عزمنا، على مواصلة تفعيل النموذج التنموي، بأقاليمنا الجنوبية.

فالمشاريع التنموية التي أطلقناها بالمنطقة، وما تتيحه الجمهورية المتقدمة، من إشراك فعلي للسكان في تدبير شؤونهم، سيجعل من جهة الصحراء قلبا اقتصاديا مندمجا، يؤهلها للقيام بدورها التاريخي كصلة وصل، ومحور للمبادلات بين المغرب وعمقه الإفريقي، وكذا مع دول الشمال.

شعبي العزيز،

إن دبلوماسية القول والفعل، التي ينهجها المغرب، لم تكن لتعطي وحدها النتائج المنشودة، لولا المصادقية، التي يحظى بها، في علاقاته الدولية.



وهو ما أهله للتوجه نحو تنويع شركائه . إن الأمر لا يتعلق بتحريك كرسفي، أو برد فعل لصارين ، من أجل حسابات أو مصالح عابرة . وإنما هو خيار استراتيجي ، يستجيب لتصور المغرب ، ويأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها العالم .

كما يعكس مكانة بلادنا كشريك محترم ومطلوب ، بفضل نموذجها السياسي والتنموي ، ولدورها كفاعل رئيسي في ترسيخ الأمن والاستقرار بالمنطقة ، وفي الدفاع عن القضايا التي تهم إفريقيا .

وكما قلت سابقا ، فالمغرب ليس محمية تابعة لأي بلد . غير أن انفتاحه لا يعني تغيير توجهاته ، ولن يكون أبدا على حساب شركائه . فالمغرب يبقى وفيًا بتعهداته ، وملتزما مع حلفائه التاريخيين .

وفي هذا الإطار ، تندرج القمة التي جمعتنا بأشقائنا قادة دول مجلس التعاون الخليجي ، في أبريل الماضي ، والتي رسخت الشراكة المغربية الخليجية ، كتكتل استراتيجي موحد ، و وضعت الأسس الصلبة لنموذج فريد من التحالف العربي . كما أن المغرب لا يدخر أي جهد ، في سبيل تدعيم الشراكة الاستراتيجية التضامنية جنوب - جنوب ، وخاصة مع أشقائنا الأفارقة ، سواء على الصعيد الثنائي ، أو في إطار المجموعات الإقليمية ، لدول غرب إفريقيا .

وتعزينا لهذه السياسة الإفريقية الصادقة ، أعلننا خلال القمة الإفريقية السابعة والعشرين ، عن قرار المغرب بالعودة إلى أسرته المؤسسية الإفريقية .

وبصيغة الحال ، فإن هذا القرار لا يعني أبدا ، تخلي المغرب عن حقوقه المشروعة ، أو الاعتراف بكيان وهمي ، يفتقد لأبسط مقومات السيادة ، تم إقحامه في منظمة الوحدة الإفريقية ، في خرق سافر لميثاقها .

ويعكس رجوع بلادنا إلى مكانها الطبيعي ، حرصنا على مواصلة الدفاع عن مصالحنا ، من داخل الاتحاد الإفريقي ، وعلى تقوية مجالات التعاون مع شركائنا ، سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي .

كما سيتيح للمغرب الانفتاح على فضاءات جديدة ، خاصة في إفريقيا الشرقية والاستوائية ، وتعزينا مكانته كعنصر أمن واستقرار ، وفاعل في النهوض بالتنمية البشرية ، والتضامن الإفريقي . وأغتنم هذه المناسبة ، لأقدم بعبارات الشكر الجزيل لكل الدول الشقيقة ، على وقوفها إلى جانب المغرب ، في الدفاع عن وحدته الترابية ، وتجاوبها الإيجابي ، مع قرار العودة إلى أسرته



المؤسسية، خاصة قادة الدول الثمانية والعشرين، الذين وقعوا على الملتزم، وباقي الدول الصديقة التي ساهمت في هذه المبادرة.

كما نعبر عن تقديرنا وامتناننا، لجمهورية رواندا، التي امتضافت هذه القمة، ورئسها فخامة السيد بول كغامي، لدعمهم لنا، وتعاونهم معنا.

وإلى جانب الانفتاح على فضاءات سياسية واقتصادية كبرى، كروسيا والصين والهند، نسعى لتوطيد شراكاتنا الاستراتيجية، مع حلفائنا في فرنسا وإسبانيا. كما نعمل مع الاتحاد الأوروبي، على وضع أسس متينة، لتطور الشراكة التقليدية التي تجمعنا.

وإن توجهنا نحو تنويع الشراكات، يقوم على الاحترام المتبادل، والالتزام بالعمل، على تقوية التعاون، على أساس راجح - راجح. وهو ما تجسده الاتفاقيات الاستراتيجية، التي تم توقيعها، والتي تشمل مجالات حيوية، كالصاقة والبنيات التحتية وتطور المبادلات الفلاحية، محاربة الإرهاب، والتعاون العسكري، وغيرها.

شعبي العزيز،

إن حرص المغرب على تنويع شركائه، لا يوازيه إلا انخراطه القوي، في مختلف القضايا والإشكالات الدولية الراهنة.

فالمغرب يعد شريكا فعالا في محاربة الإرهاب، سواء في ما يتعلق بالتعاون الأمني، مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، أو من خلال نموذج المميز في تدبير الشأن الديني.

وهو ما أهله ليتقاسم مع هولندا، الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

كما أن بلادنا تنخرط بقوة، في الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، حيث ستحتضن في نونبر المقبل، المؤتمر الثاني والعشرين، للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية.

وهي مناسبة لإبراز التزام المغرب، بالعمل على تنفيذ اتفاق باريس، ومواصلة دعم الدول النامية، بإفريقيا والدول الجزرية الصغيرة، التي تعتبر المتضررين الأكبر من تداعيات التغير المناخي. وبصفته بلدا فاعلا في مجال التعاون الثلاثي، فإن المغرب يجعل في صدارة سياسته، توجيه العمل الدولي للاهتمام بقضايا التنمية، وخاصة في إفريقيا.



شعبي العزيز،

إن عملنا لا يهتم كثيرا بالحصيلة والمنجزات ، وإنما بمدى أثرها في تحسين ظروف عيش المواطنين.

ذلك أننا نضع البعد الإنساني في كليلة الأسبقيات . فما يهمنا هو المواطن المغربي ، والإنسان بصفة عامة ، أينما كان .

وإننا نحمد الله تعالى ، أن وفقنا لجعل المغرب على ما هو عليه اليوم : فضاء لأوراش البناء والتنمية ، وواحة أمن واستقرار ؛ رغم إكراهات سياق دولي ، مضبوط بتوالي الأزمات ، وتزايد التوترات . ونود بهذه المناسبة المجيدة ، أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا ، لكل القوي الحية ، ولكل المغاربة الأحرار ، الغيورين على وطنهم ، على انخراطهم القوي ، إلى جانبنا ، في بناء مغرب الوحدة والحرية والتقدم ، ووقوفهم الحازم في مواجهة المؤامرات الدنيئة ، التي تحاك ضد بلادنا . كما نوجه تحية تقدير ، للقوات المسلحة الملكية ، والدرك الملكي ، والقوات المساعدة ، والأمن الوطني ، والوقاية المدنية ، والإدارة الترابية ، على تفانيهم وتجندهم الدائم ، للدفاع عن وحدة الوطن وسيادته ، والسهر على أمنه واستقراره .

والله تعالى نسأل أن يوفقنا في أداء الأمانة ، التي ورفناها عن أجدادنا ، مستحضرين ، بكل إكبار وخشوع ، أرواحهم الصاهرة ، وفي مقدمتهم جدنا المقدس ، جلالة الملك محمد الخامس ، ووالدنا المنعم ، جلالة الملك الحسن الثاني ، أكرم الله مثولهما ، وكافة شهداء الوطن الأبرار . وسنواصل مسارنا الجماعي ، بكل حزم وعزم ، من أجل عزة المغرب ، وخدمة أبنائه . وستجدني ، شعبي العزيز ، كما عهدتني دوما ، خديمك الأول ، حاملا لا نشغالاتك وقضاياك ، متجاوبا مع تطلعاتك ، في كل الظروف والأحوال .

”قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني“ . صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .”